



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الخلافة النفاشية الثالثة

إعادة زيارة للتعليم العالي الرسمي الجامعي
(المسيرة. التطور. المعوقات. الآمال)

كيف نصنع تعليماً مواكباً لمتطلبات القرن الواحد والعشرين

٢٠١٦/١/٢٥م

المشاركون: مجموعة متخصصة من الأكاديميين
والمعلمين والممارسين والمشتغلين بالشأن العام الخاص
بالتعليم في العديد من الحقول والتخصصات.

الكويت - ٢٠١٧م

الحلقة النقاشية الثالثة

إعادة زيارة للتعليم العالي الرسمي الجامعي

(المسيرة - التطور - المعوقات - الآمال)

كيف نصنع تعليماً مواكباً لمتطلبات القرن الواحد والعشرين

٢٥ / ١٠ / ٢٠١٦ م

الكويت - ٢٠١٧ م



يقول فولتير (الفيلسوف الفرنسي) : سُئلت يوماً عن سيقود الجنس البشري ،
فأجبت : الذين يعرفون كيف يقرؤون !
(تستطيع أن تعد البذور في التفاحة، ولكن لا تستطيع أن تعد التفاح في البذرة)
البذرة تعني جودة التعليم والتدريب !

تقديم :

عقدت في مقر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت، في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م، الحلقة النقاشية الثالثة في خطة المركز لاستبصار مجموعة من القضايا الخاصة بمجتمعات الخليج والجزيرة، وكانت تحت عنوان «الواقع التعليمي الجامعي الحكومي وعلاقته بالتنمية الشاملة: المسيرة - التطور - المعوقات - الآمال»، وقد ركزت الحلقة في نقاشها على (التعليم العالي الجامعي الحكومي)؛ لما له من أهمية من جهة، وأقدميته من جهة أخرى، كما أن جامعة الكويت، التي ينتمي لها المركز، تحتفل هذا العام (٢٠١٦م) بمرور خمسين سنة على إنشائها، ولا بد والأمر كذلك، من إعادة زيارة هذه المسيرة الطويلة والنظر إلى إنجازاتها وقصورها، وأيضاً وضع تصورات لما يراود منها في السنوات المقبلة إكمالاً لما يرغبه الشعب الكويتي من التعليم العالي وتجويده .

وتعتبر هذه الورقة بين يدي القارئ بمنزلة ملخص موسع لما تناولته الحلقة من وجهات نظر التي شارك فيها نخبة من أهل التعليم ذوي الخبرة والدراية، وقد حرصنا على بيان كل وجهات النظر، مهما كانت توجهاتها؛ لأن المشاركين هم من أبناء المؤسسة ويعرفون - على وجه اليقين - الإيجابيات والسلبيات في التعليم الجامعي، وهم حريصون على التطوير والتجويد اللذين يتناولان الأركان الأساسية والأعمدة الهيكلية والأفكار الجوهرية التي تمخضت عنها



آراء الصفوة المفكرة التي شاركت في النقاش العميق والشامل حول الشأن التعليمي والمعرفي العالي⁽¹⁾، وقد جرت العادة في تغطيتنا لمجمل النقاشات المفيدة ألا ننقل حرفياً ما قاله المشاركون وأسهموا به بشكل فاعل في تطوير معطيات الموضوع المطروح، بل ننقل ما دار وفقاً لما يعرف في العمل الأكاديمي بمنهجية Chatham House Rules؛ أي «لا ينسب القول لقائل محدد»، وهي الآلية التي تتيح للمشاركين من جهة أن يعبروا عن آرائهم بسقف عال من الحرية، وللمركز - من جهة أخرى - أن يقوم بدوره البحثي معبراً عن الأفكار محل النقاش المعرفي العميق وتبادل الآراء المثمرة، للتحسين والتطوير، ومن ثم يُتاح بسبب ذلك معرفة شبيهة دقيقة للإشكالية المطروحة توضع أمام متخذ القرار والدارسين من أجل الحصول على فائدة علمية للجميع. ولقد اتخذنا عنوان (إعادة زيارة)؛ لأن هناك في أضابير المهتمين والدارسين للعملية التعليمية في الكويت على مختلف مستوياتها العديد من الدراسات والتقارير الهادفة للتطوير والتحسين، وما الإضافة هنا إلا العودة من جديد إلى هذا الملف المهم وبطريقة نعتقد أنها مبتكرة، وهي أن يسهم المهتمون والعاملون في الميدان بآرائهم من خلال خبرة مباشرة.

١- أساء الزملاء والزميلات المشاركون في الحلقة في آخر هذا التقرير .

الفكرة الأساس :

الشكوى العامة من التعليم في الكويت هي أن هناك خلل واضح بين مُخرجات التعليم من جهة ومُتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، بما في ذلك من ضعف الوعي العام بالمواطنة والموازنة بين الحقوق والواجبات مما سببا، وهنا ملحوظاً في تشكيل شخصية المواطن الكويتي الواعي والمسؤول. في هذه الحلقة النقاشية المهمة المتعلقة بالتعليم الجامعي الرسمي بكل أبعاده ومحاوره ومستوياته، قامت النخبة الأكاديمية المشاركة بتقديم رؤية تشخيصية ومجهرية تضع مشرطها على مواقع الخلل والإشكاليات التعليمية الحاصلة خاصة بالفكرة الأساس المذكورة سابقاً، وبالقدر الذي تنظر به لجملة من المقترحات والحلول والاستراتيجيات التي إن وضعت موضع التنفيذ فسوف تُبشر بنظرة تفاعلية وإرادة فاعلة حية لتجسير الفجوة بين ما هو قائم على أرض الواقع التعليمي، وما ينبغي أن يكون عليه التعليم العالي من أجل مواكبة التطور الاقتصادي/ الاجتماعي في الكويت، وتصويب الخلل المذكور آنفاً، وخدمة المجتمع ومستقبل الأجيال القادمة، بالتناهي والمقاربة مع ما يجري في التجارب والخبرات التعليمية في الحضارة الكونية.

التعليم ما قبل الجامعي :

ولعل من نافلة القول أن نعترف بأن السلم التعليمي ما قبل الجامعي هو أساس التعليم الجامعي، وإن كان هناك مشكلات في المراحل ما قبل الجامعية، فإن هذه المشكلات سوف تمتد إلى ما بعدها في التعليم الجامعي أو غيره، مسaireً لحقيقة في التراث المعرفي الشرقي تقول : «إذا تمّ وضع الحجر الأول بشكل خاطئ، فسوف يرتفع الجدار حتى السماء وهو مائل»، وهو قول يأخذنا إلى حقيقة أن التعليم هو سلسلة واحدة، همها الأساسي، في المرحلتين



الأولى والثانية في السلم التعليمي ما قبل الجامعي، كما أنه مكون من عدد من الحلقات تشترك في جودته أو خلله، وهي: البيئة الاجتماعية / السياسية، المنهج، المدرس، التلميذ، الأسرة، وهي حلقات شديدة الارتباط بعضها ببعض.

أين تكمن المشكلة :

الانطلاقة الأولى لإصلاح منظومة التربية والتعليم تستدعي معرفة مواطن الخلل التي تعاني منها تجربتنا في أركانها الأساسية (القوانين واللوائح، الهيئة التدريسية، نوعية مخرجات التعليم)، ولا يمكن أن نحقق النتائج المنشودة من التعليم الحديث والمميز، ما لم نضع الاستراتيجية التعليمية المتناسكة والاحترافية التي تُصلح وتُصحح مسار التعليم، وترسم خريطة الطريق للمستقبل، فما هو معروف أن دولة الكويت من الدول التي تولي حقل التعليم أهمية خاصة بل مميزة، فالإنفاق على التعليم يُعد من أكبر البنود المدرجة في موازنة الدولة؛ كما أن حق التعليم ومكانته في فلسفة الدولة ينال اهتماماً بالغاً من أعلى المستويات السياسية والتنفيذية في صناعة القرار، فهو حق متاح للراغبين والقادرين من المواطنين دون سقف أو عقبات، لذلك من الطبيعي أن يطرح هذا التساؤل العملاق: في ظل هذا الاهتمام الرسمي والمؤسسي العارم في منظومة التعليم كحجر أساس للتنمية البشرية، ما الذي حصل لتكون تصنيفاتنا ومواقفنا متأخرة ومتدنية في قوائم تصنيف المنظمات الدولية المعنية في هذا المجال بين دول العالم؟ لاسيما إذا ما عرفنا أن هناك من يسبقنا في الترتيب من دول العالم رغم إمكاناتها المالية والإنفاقية المتواضعة على التعليم. ولماذا هذا الخلل الواضح بين مخرجات التعليم وسوق العمل؟ وقد ركزت الخطة الخمسية للتنمية في دولة الكويت على أولوية التنمية البشرية، ووضعت بنوداً تصل إلى خمسة عشر بنوداً لتحقيق





ذلك الهدف . فالفارق بين الأمانى المكتوبة و الواقع فارق يثير الدهشة ، على سبيل المثال لا الحصر ، مؤشر الإبداع العالمي (٢٠١٤م) يضع الكويت في رقم ٦٩ ، بعد أن كانت في عام ٢٠٠٨م رقم ٣٠ ، كما أن ترتيب الكويت في التنافسية (٢٠١٤/٢٠١٥م) ١١١ بعد أن كان ٧١ في عام ٢٠٠٨م^(٢) ، كل ذلك وغيره يجعل من نقاش التعليم العالي، وخاصة الرسمي، ذا أهمية وألوية* .

نحن في هذه الحلقات النقاشية المتتالية التي يعقدها المركز، لا نريد أن نقف عند ناصية بعيدة نتفرج بها على ما يجري، كما أننا لا نمارس هوايتنا في جلد الذات وندب الحظوظ الفكرية والمعرفية التي لا تحرك ساكناً، بل نُجَلِّ ما نهدف له أن نقوم بدورنا كمركز دراسات؛ أي أن نتفاعل، نتشارك، نساهم في تعزيز الصالح والخير العام، عبر استقطاب صفوة الرموز المعرفية من ذوي الإسهامات والخبرات العلمية في مجال التخصص؛ لتشخيص الواقع المعيشي والخروج من مأزق التراجع فيه؛ بمعنى أن نعبر عن مسؤوليتنا التضامنية في النظام التربوي بكل أبعاده ومجالاته وهياكله؛ لأن مشهد النظام التربوي لدينا وصل إلى حد من القتامة، يدعوننا أن نُشير في ختام هذه المقدمة إلى ما وصلت إليه الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية* في مشروعها المهم «المسؤولية التضامنية في النظام التربوي الكويتي» في تقريرها لشهر نوفمبر ٢٠١٤م من نتيجة، قد تكون صريحة جداً من جهة، ومؤلمة جداً من ناحية أخرى، ولكنها في أعماقها تجسد الواقع، وهي: أن المشهد تتمثل مفرداته في توجيهات سديدة

٢- تفاصيل تلك الأرقام موجودة في دراسات ملتقى تحقيق التميز في التعليم العالي الخاص، الذي عقدته الكلية الأسترالية في الكويت بالاشتراك مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في ٢١ إبريل ٢٠١٥م، وساهم في تقديم الأوراق كل من مشتاق العنابي (ماليزيا)، أحمد بن محمد العيسى (السعودية/ لاحقاً أصبح وزير التعليم)، وطارق عبد المحسن الدويسان (الكويت) .

* المركز واع بأن هذه الأرقام هي (مؤشرات) الوصول إليها تنويري وله آلية، وربما إننا في الكويت نحتاج إلى آلية أكثر انضباطاً للوصول إلى الأرقام الحقيقية، وهي مهمة المؤسسات الكويتية.
* الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية - جمعية نفع عام كويتية، تُعنى بالتعليم والتدريب.





ورعاية رشيدة يتضمنها الخطاب الأميري، وأداء نيابي يكتنفه التقصير من كل جانب، وجهاز تنفيذي يغرد خارج السرب، ومؤسسة تعليمية تعمل من غير بوصلة، وأُسرة فقدت دورها الفاعل في بناء شخصية المتعلم وارتباطها التربوي مع المدرسة لبناء تعليم متميز قادر على الوفاء باحتياجات المجتمع.

١ - مستويات وتطلعات :

بمرور تاريخي سريع على التعليم الجامعي في الكويت، يتبين أن جامعة الكويت قامت كفكرة تربوية نبيلة، تدفع للتساؤل هل كانت من المحاسن أو العيوب أن تنشأ جامعة الكويت وهي تُمثل نموذجاً وحيداً؛ إذ لا توجد نماذج مشابهة سابقة أو لاحقة تقارن بها، لكن من حيث المعاشة يمكن المرور على كثير من القضايا من بداية النشأة؛ فكونها انطلقت من منتصف الستينيات من القرن الماضي (١٩٦٦م) تزامناً مع النهضة التي عاشتها الكويت في تلك الفترة سواء الثقافية أو الرياضية أو الاقتصادية والاجتماعية، فالكويت في الستينيات وما قبل الستينيات كانت جوهرة فريدة، هي ليست الأفضل بالطبع، لكن التجارب الأخرى كانت متواضعة ولم تقف على قدميها عند تلك الحقبة المبكرة.

ولأن جامعة الكويت قد نشأت برنامج دراسي تقليدي يسمح لشباب دولة الكويت بمواصلة تعليمهم، بعد أن كانت طموحات تكملة الدراسة التي تتابع إما في مصر (الجمهورية العربية المتحدة حينذاك) أو بيروت / لبنان، أو حتى العواصم الغربية، ولندن أكثرها استقطاباً، وبذلك أتاح إنشاء الجامعة للطلبة، وخصوصاً الطالبات، الحصول على تعليم عال جاد في بلادهم وبين أهلهم، ولكن البداية اقتصرت على حقل الآداب (العلوم الاجتماعية) والعلوم البحتة فقط، ثم أُضيفت لها بعد حين مساقات التجارة والعلوم السياسية، وكذلك





كلية الحقوق، أما بالنسبة لتطور جامعة الكويت فكان يسير في خطين متوازيين، خط كمي وآخر كيفي، وإن طغى الخط الكمي طغياناً كبيراً على الخط الكيفي إبان العقود الخمسة الماضية، ونمت جامعة الكويت دون التوقف والالتفات إلى ما تقدمه من برامج أو مخرجات إلا في النادر، وهذا ما أدى لظهور الأزمة في الوقت الراهن، التي تتمثل في مخرجات - في الغالب - لا تتناسب مع سوق العمل، أو مخرجات متواضعة من حيث (المعارف والمهارات)، وحين نقف عند التعليم الجامعي الحالي، نجد أن جامعة الكويت مؤسسة ضخمة جداً تضم ٣٧ ألف طالب وطالبة^(٣)، وأعضاء هيئة التدريس موزعون في ١٦ كلية، وعدد كبير جداً من الأقسام العلمية والمراكز الملحقة، هذه الضخامة الكبيرة في هذه المؤسسة يضعها تحت المجهر الاجتماعي والفني؛ مما يؤدي للتساؤل: ماذا تفعل جامعة الكويت في الوقت الحاضر؟ وهل هي قادرة على استيعاب هذا العدد الكبير من الطلاب؟ وهل هي قادرة على إشباع الاحتياجات المتجددة للمجتمع؟ هذه التساؤلات وضعت جامعة الكويت في مكان دقيق؛ لأنها لا تملك الإجابة، وينقصها البرامج التقييمية المتتالية والمتلاحقة والمستمرة لكي تقف عند مجموعة محاور، محور ماذا نقدم؟ ومحور هل ما نقدمه يصلح للمجتمع الذي نعيش فيه؟ وهل بالفعل فتح الباب لهذا العدد الكبير من الطلاب يناسب جودة المخرجات والأداء؟ وهل نظام التعيين للكوادر التعليمية (المدرسين والأساتذة) يسير بشكل جيد؟ كلها أسئلة مهمة تطرح نفسها، ولكن للأسف جامعة الكويت لا تملك الإجابة الوافية والعميقة لتلك التساؤلات، ونتيجة لتراكم الخبرات لدى من حضر الحلقة النقاشية (جميعهم من العاملين الحاليين أو السابقين في جامعة الكويت) يمكن القول: هنالك مجموعة مستويات يجب وضعها موضع التساؤل والبحث، أولها مستوى الطالب وهو الذي بدأ يتراجع كثيراً وخاصة أن الرغبة في الدراسة الجامعية أصبحت غاية بدلاً من أن تكون

٣. موقع الويكايبديا لجامعة الكويت يُحدد عدد الطلاب بـ ٤٠٠٠٠ طالب وطالبة.





وسيلة، غاية للحصول على شهادة فقط، ومن ثمّ أيضاً الوظيفة، وليس المعرفة أو المهارة، أما عن الأستاذ الجامعي فلهذه أولويات كثيرة مختلفة خاصة به تؤثر على عطائه الوظيفي في حال غياب المساءلة أو المتابعة، أما البرامج الدراسية فهي برامج، معظمها (مجلوب من الخارج) وحجم التغيير الدوري فيها محدود جداً، لذلك تسمى الكليات - لاسيما العلوم الإنسانية حالياً - كليات تقليدية أو كلاسيكية. هذه العوامل الثلاثة من طالب وأستاذ ومناهج لا بد أن يحكمها نظم تتكيف مع مجموعة المتغيرات والمستجدات التي تقع على مجتمعنا والمجتمعات المحيطة، وجامعة الكويت تعمل بالقانون ٢٩ الذي تمّ تفرغ من محتواه منذ زمن طويل، بل تجاوزه الزمن، أيضاً؛ إذ تعمل الكليات المختلفة على مجموعة من اللوائح المتفرقة، التي تحتاج إلى إعادة نظر، وكان هناك أكثر من محاولة لوضع قانون جديد كتطوير لجامعة الكويت، لكن ذلك لم يتحقق، والقانون ٢٩ يتيح للأستاذ أن يعمل بحرية أكاديمية (مطلقة)، وهذا حق للأستاذ وحق أيضاً للطالب، لكن هذه الحرية (المطلقة) تمّ استهلاكها واستغلالها في غير محلها، بل استخدمت في بعض الأوقات بتعسف أدى إلى بعض (المفاسد)؛ فبدت جامعة الكويت مكبله وكهله؛ لعدم وجود لوائح حديثة ومتجددة، للتحكم في مدخلات العملية التعليمية تمكّنها من التعامل مع هذا (الفراغ) الأكاديمي، بل هناك عدد من أعضاء هيئة التدريس غير ملتزمين بالمواعيد والبرامج، وبعضهم غير مؤهلين للتدريس الكفء؛ حيث لم يحصلوا على أي تدريب في مجال (مهارات التواصل)، وتنبع تلك العلة من جراء (الوظيفة الدائمة في سلك التدريس للمواطن) فكيف يتم التعامل مع هكذا إشكالات؟ إذ ليس هناك قانون يُجاسب، ولذلك هنالك حاجة إلى قانون حديث ومتطور ينظم العمل بواقعية وحرية في جامعة الكويت، وهذه ليست دعوة للمركزية، لكنها من المطالب الواقعية للتنظيم والإدارة الحديثة التي تحتاجها جامعة الكويت من أجل البدء في إصلاح المنظومة.



٢- إشكاليات التعليم العام :

مما لاشك فيه أن مخرجات التعليم العام (ما قبل الجامعة) تشكل إحدى أهم المعضلات لجامعة الكويت ، كان هناك اهتمام بهذه المرحلة قبل الجامعية في الماضي؛ لأن التعليم العام كان أكثر تطوراً وانضباطاً، أما في الوقت الراهن، ومن خلال بعض الممارسات المرصودة، فإننا نلاحظ انتشار المدارس الخاصة الضعيفة، وهي تُعاني المشكلات نفسها التي يُعانيها التعليم العام الرسمي أيضاً؛ لأن كثيراً من المدارس الخاصة - باختصار - لا يعينها إلا الربح في المقام الأول، فلو عجز الطالب عن الاستمرار في مدرسة حكومية ما ينتقل إلى مدرسة خاصة أخرى يستطيع فيها أن يحصل على شهادة حتى لو كان غير مؤهل بهدف الوصول لجامعة الكويت بأي طريقة، ومنها تتلقى جامعة الكويت عدداً من الطلاب والطالبات (من التعليم الخاص والرسمي) إما طلبة غير مؤهلين للتعليم العالي وإما تنقصهم مهارات الاعتماد على النفس في التعليم ، لذلك تتحول فصول الجامعة - في الغالب - إلى امتداد لفصول الثانوية . والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا تدنى مستوى التعليم العام؟ هناك كثير من الاحتمالات، بعضها ظاهر ، من مثل حرمان بدل سكن للمدرسين الوافدين - على سبيل المثال- الذي أدى إلى تدني مستوى التعليم العام بطريقة غير مباشرة؛ لأن كثيراً من الوافدين هدفهم رفع مستوى المعيشة، فيلجؤون لتقديم الأفضلية للدروس الخصوصية حتى أصبح في كل بيت - تقريباً - مدرس خصوصي، حتى لو كان طالباً في المدارس الأجنبية فإنه يأتي بمدرسة أجنبية تتقاضى ٢٠ ديناراً في الساعة ، و المدرس العربي ينال ١٥ ديناراً، كل هذا يحدث في ظل المطالبة بالتنمية التي لن تكون إلا بالتعليم المجود ، كأساس التعليم أنه تنموي؛ حيث يؤدي لتكوين إنسان مبدع ومشارك في التنمية بمفهومها الشامل وفي الاعتناء برأس المال البشري، الذي هو وسيلة التنمية وهدفها . إذاً، كيف بعد هذا التراخي التعليمي، أن يكون



الفرد قادراً على مواصلة التعليم في الجامعة التي من المفروض أن يكون لها متطلبات في منهجية التعليم وطرقه المختلفة وتشاركية بين الطالب / المكتبة / الأستاذ، من ناحية أخرى لا بد من التفكير في الشهادات الوهمية التي يحصل عليها الطلاب من بعض الدول العربية ويتم اعتمادها دون كثير من التدقيق .

وبوجه عام يجب إعادة النظر في المنظومة التعليمية بنظرة أكثر شمولية، تبدأ من أسفل السلم التعليمي، على أن تكون تحت مظلة مجلس فاعل وأصحاب خبرة (كما في بعض الدول التي طورت الأنظمة التعليمية لديها) وليس فقط وزير التربية؛ لأن وزير التربية؛ في موقع صعب في الغالب «نما إلى علمي»، والمقصود به أي شيء يقوله النائب في المجلس، يستجيب له في بعض الأوقات دون أن يكون هناك جهاز مستقل وفاعل لمراقبة العملية التعليمية على مستوى الدولة، وهذه الطريقة يكون الوزير غير قادر على اتخاذ القرار المناسب بعد عرض موضوعي وعلمي مناسب في القضية المطروحة، لذلك يستدعي الأمر وضع سياسة جديدة يكون فيها المسؤولون عن وزارة التربية مع وزارة التخطيط والجهات الاجتماعية الأخرى تحت مظلة مجلس متخصص لتحسين العملية التعليمية على مستوى الدولة، أما بالنسبة للوائح، فإنه لا يوجد - في الحقيقة - شخص يمكنه أن يتخذ قراراً لمعاقبة غير الملزمين من العاملين في العملية التعليمية الجامعية، بل إن بعض الضغوط مثل الأرقام الكبيرة للدارسين، مع نقص في عدد المدرسين، تجعل من الجامعة (مضطرة) أن تُتيح أحمالاً تدريسية إضافية، وتدفع مقابلها مادياً للساعات الإضافية، وهي بحد ذاتها مدخل للتراخي التعليمي^(٤)، وعدم المتابعة والمحاسبة بحجة أن لديهم حرية أكاديمية، كل شخص يزيح المسؤولية إلى غيره ويقول: «أنا أطلع

٤- يقبل المدرس على الساعات الإضافية فيقرر البعض أن تكون له (سمعة بين الطلاب) من أجل التسجيل لديه، فيتساهل في الدرجات، ويدخل في دائرة شبه مغلقة من النفع والانتفاع، وكذلك بالنسبة للفصل الصيفي الذي يجب أن يُعاد النظر فيه كلياً .



بالزین بدل ما أطلع بالشین»!!^(٥)، وهي مشكلة إدارية وأخلاقية قبل أن تكون مشكلة لوائح فقط، تظهر تلك المشكلة (عدم القدرة على المحاسبة) حتى في الكثير من المتلقين (الطلاب) الذين يبحثون عن (الأسهل والأسرع) وأيضاً لأن المجتمع الكويتي مجتمع (الواسطة) في الغالب، فبعض من آثارها تصيب العملية التعليمية. إذن، المعاناة تنبع من اللوائح في الأساس، ولا بد من وضع قانون واضح، وهنالك من ترك رئاسة القسم ليقوم بالتدريس في خارج الجامعة كعمل إضافي، ولنأخذ هنا بالمثل عندما أطلق الاتحاد السوفيتي أول قمر صناعي قالت الولايات المتحدة: نحن في خطر فغيروا مناهجهم بنسبة ٦٠٪ علوم و٤٠٪ آداب واهتموا بالعلوم أكثر بعد أن كان الاهتمام العكس. في ألمانيا أيضاً حصل الشيء نفسه، إذن، لا بد من وضع سياسات عامة واستراتيجيات لدى مظلة المجلس الأعلى للتعليم.

٣- المثلث التعليمي - رؤية تشخيصية :

لا بد من تأكيد أن التعليم يعتمد على زوايا مثلث، الرأس الأول فيه هو الطالب، ثمّ المدرس، ثمّ المناهج. الطالب مادة ثقافية وعلمية يمكن تشكيلها، وحتى المعلم يمكن تشكيله، ما هو معروف أن التعليم الجامعي يعتمد على طالب ويأتي من المراحل التعليمية السابقة غير مؤهل للاعتماد على نفسه، ولذلك لا بد من الاهتمام البالغ بهذه المراحل (ما قبل الجامعية)، كان المطلوب من إحدى اللجان تقييم مادة اللغة العربية في المرحلة الابتدائية وهي اللغة الأم وهي مفتاح العلوم، وإذا لم نتقن هذه اللغة فلن نتقن العلوم الأخرى، والمحزن أن هنالك الكثير من الطلبة لا يتقنون لغتهم الأم، وقد وجدت لجنة متابعة المناهج التعليمية كتاب اللغة العربية يقول للطلبة الصغار: هذه أمي

٥. أي الابتعاد عن المحاسبة والتدقيق و فرض معايير العمل الأكاديمي الصارمة .



وهذا أبي وأخي يأكل وأنا أكل، وفي العادة أول كلمتين ينطق بهما الطفل هما أبي وأمي فلا يحتاج الأمر أن نُذكر الطفل بأبيه وأمه، أما عن المرحلة الجامعية فهي أيضاً تعتمد على المثلث نفسه: الأستاذ والتعليم والمناهج، ولا شك أن التعليم في الكويت بدأ شامخاً في عام ١٩٦٦م، ولم يكن السؤال عن الجامعة التي تمت الدراسة فيها بل عن الأستاذ الذي قام بالتدريس لنا والإشراف على رسالتي الماجستير والدكتوراه التي قمنا بها، كان الاهتمام بالمعلم قبل المكان، الجامعات اليوم تُقاس جزئياً بنسبة مستوى الأساتذة فيها، وبعض الجامعات العالمية تتسابق على الأستاذ المتميز؛ لأن ذلك - بحد ذاته - يرفع من مستوى تقييمها. أما عن القوانين واللوائح الموجودة في الجامعة، فهي لوائح معقولة، إذن ما الذي جعل الأستاذ الجامعي متسبباً؟ بصراحة لأن هناك تحولات معينة في الجامعة، دفعت بعضو هيئة التدريس أن يميل للتسبب؛ ففي العادة حتى يفتخر أستاذ جامعة بما يقدمه، عليه أن يفتخر بتدريسه، ويكون جيداً في محاضراته ومميزاً في أبحاثه، وغير ذلك شيء يُفتخر به، وربما السبب يكون في تفكيك المناصب من مدير لمساعد المدير، أمين لمساعد الأمين؛ مما دفع عضو التدريس أن يتكالب على المناصب، وللأسف الشديد، من خلال هذه المناصب يحصل على مكاسب ليست حقوقاً. البحوث والترقيات تنتشر بسرعة فائقة، ولا مبالغة بالقول: إن ٥٠٪ من أساتذة جامعة الكويت ترقوا وهم في المناصب، كيف يُشكل الأستاذ لجان الترقيات كأمين ورئيس قسم ثم يتقدم للترقية! (طبعاً اللوائح تحرم ذلك، ولكن بعض الوقائع تثبت الممارسة).

الأمر الآخر أساتذة التعليم في المراحل المبكرة، وحتى عند البعض في المراحل الجامعية، لا يرتقون للمستوى المطلوب، فكم مدرساً قادراً على التغيير بين الفينة والأخرى والإضافة للمنهج الذي يقوم بتدريسه؟ كم مرة في السنة يطلب عمداء الكليات من الأقسام العلمية مراجعة صحائف التخرج؟ حتى لو كانت جيدة! لكنها قابلة للتغيير والتطوير مع مستجدات





الحياة حتى في العلوم الإنسانية والفنية، وهذا لا يحدث، كم أستاذاً في المراحل المبكرة وفي الجامعة قال لتلاميذه لا أعلم؟!، هذا ليس ادعاء للمثالية فكل أستاذ لديه الكثير من العيوب، في مرحلة مبكرة كان بعض الطلبة يحاول أن يخرج الأستاذ فيسأل أسئلة مختلفة. إن التعليم ليس تلقيناً سواء في المراحل المبكرة أو في المراحل الجامعية، ويجب منح حق التعبير للطلبة وال طالبات، والمحزن وجود شباب كبار لا يحسنون التعبير عن ذاتهم وحتى السؤال لا يجيدون طرحه، ما السبب؟ أهو قصور في شخصه أو في عقله؟ لا أبداً، لكن القصور في مناهج التعليم منذ الصغر؛ فلم تمتح تلك المناهج أو طرق التدريس حق التعبير الحر الخالي من الخوف، وأي معلم يمتلك ما يعلم فقط ولا يعلم كل شيء، ولذلك على الطالب أن يقرأ ويناقش؛ فربما يكون الأستاذ على خطأ أو على صواب (خاصة في العلم المتعارف على تسميته بالحر) ويفيد ويستفيد هو، أما بالنسبة لسوق العمل والعلاقة بين مخرجات الجامعة والعمل، فهناك لجان واجتماعات كثيرة لكن بالواقع لا يوجد نتاج حقيقي وتواصل بين الأجهزة المختصة بسوق العمل وبين الجامعة، لقد كان لكلية العلوم الاجتماعية تجربة جديدة حين كان خريجو الجغرافيا والعلوم الاجتماعية بالمئات، فقدم اقتراح لمجلس الجامعة أن توقف قبول هذه التخصصات التي عليها إقبال شديد وليس لطلبتها وخريجها سوق عمل، في الإمارات مثلاً بعد إنشاء قسم الإعلام بأربع سنين فقط أغلقوا القسم نظراً للتكدس الحاصل في هذا المجال، ولا بُد من القول إن المجتمعات العربية تهتم بالعلوم مثل الطب والهندسة ولا تركز على الفنون والآداب وقد تدعمها مؤسسات الدولة، لكنها للأسف الشديد لا تميز بين الغث والسمين بل أحياناً يرتفع الغث على السمين، التعليم فرصة ومشكلة في حد ذاته، فهناك الكثير من الخريجين العرب - حتى في تخصصات علمية كالطب أو الهندسة أو الصيدلة - لا مكان لهم في سوق العمل؛ بسبب تلك الفرقة بين التخطيط للتعليم ومتطلبات سوق





العمل ، وهذا يظهر في بلادنا أيضاً، لا بد من الحديث عن ربط المؤسسات بعضها مع بعض ،خاصة التنموية منها؛ للاستفادة من رأس المال البشري بشكل أفضل مما هو عليه اليوم .

٤- الإدارة والإرادة من أجل الجودة والاستقلالية :

الحديث ممتد حول التعليم الجامعي الحكومي .. لماذا وصلنا لهذه المرحلة ؟ وما الاقتراحات لمحاولة أن نكون جسراً بين المعرفة ومتخذ القرار؟

هناك اعتقاد آخر وهو أن التعليم ليس مثلاً لكنه مربع؛ بما يعني الاهتمام بالطالب والمدرس والمنهج وأداء الإدارة أيضاً ، ولعل من أهم أسباب تراجع أداء جامعة الكويت النسبي أن الإدارة التي لم تحسن أداءها الوظيفي الحديث، ولم تتخذ ممارسات علمية وتنظيمية، المفروض أن تكون الإدارة الجامعية في مستوى أكثر تقدماً وبعيدة عن الروتين ، أما بخصوص إصلاح التعليم الجامعي والحكومي ، فيعتقد أن هذا متعلق بقرار دولة، وإذا لم يكن لدى الدولة إرادة سياسية حقيقية صلبة لإصلاح التعليم، فلن يصلح حاله . ماليزيا أصبحت قدوة؛ فقد استطاعت أن تكون مركزاً مالياً ودولة متقدمة، واستطاعت أن تنافس من حولها من الدول، وغيرت التعليم من ناحية الهيكل والتطبيقات بقرارات سياسية عليا صارمة من أجل تحسين التعليم عندها، ولا يوجد في الحقيقة إرادة سياسية للتغيير في هذا المجال حتى الآن بسبب تعقد المشهد السياسي الكويتي، ومن القضايا المهمة التي تشغلنا، ضمان جودة التعليم، وفي التعليم ما قبل الثانوي في الكويت لا توجد جهة رقابية واحدة ومستقلة عن وزارة التعليم العالي، هدفها تقويم وتجويد التعليم ما قبل الثانوية، في أمريكا مثلاً مؤسسات الاعتماد الأكاديمي، خاصة في الجانب الشرقي للولايات المتحدة، تعمل لتقويم التدريس ما قبل الثانوي، وما بعد الثانوي، وتعطي اعتماد جودة للمدارس. في ٢٠١٠م خرج مرسوم أميري





في الكويت بإنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم، وظل الجهاز ثلاث سنوات دون مدير له حتى تمّ تعيينه لفترة بسيطة ثم استقال!!^(٦)، يجب أن يكون الجهاز مفصلاً عن وزارة التربية والتعليم العالي؛ لأنه جهة رقابية ومقيّمة للأداء في المجالات التعليمية المختلفة، لكن للأسف هذا لم يتم، ومن ثمّ إن لم يتوافر جهة مستقلة خارج مظلة وزارة التربية والتعليم العالي فلن يتطور التعليم في الكويت.

أما بخصوص جامعة الكويت والتعليم التطبيقي، والتعليم ما بعد الثانوي الحكومي، فجامعة الكويت ليست مستقلة استقلالاً حقيقياً كما كانت في فترة الستينيات التي لم تكن تُعاني من تدخلات النواب وغيرهم، ولا بُد أن تخرج جامعة الكويت من تحت مظلة الجهات التي تتحكم فيها إدارياً ومالياً؛ لأن الموازنة تأتي من الدولة وتتم المحاسبة على كل مبلغ وكل طلب تطلبه من الوزارة؛ مما يولّد ألف مشكلة ومشكلة، والسبب عدم استقلال الجامعة مالياً، المشكلة الثانية أن جامعة الكويت ليس لها نظام للتقويم المستمر وضبط الجودة، باستثناء كلية الهندسة التي لها تقييم مستمر وجودة عالية بشهادة الجميع، وهذا لا ينطبق على العديد من الكليات، وربما طالبوا بتعاون كلية التربية مع مؤسسة الإنكيت لعمل ضبط جودة للكلية، ومنهم من تحمس ومنهم من تردد وفي النهاية تراجعت الإدارة لوجود مقاومة شديدة ناتجة من ثقافة الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، وهي القلق من نتائج التقويم، باستثناء كلية الهندسة وكلية العلوم الإدارية في الجامعة لأنهما يعملان مع AACSB و ABET على التوالي^(٧)، وكلية الطب أيضاً لديها مرجعية تقويمية، لكن باقي البرامج والكليات لا يوجد بها هذا التقويم، كما أن الجامعات الخليجية سبقتنا في التقويم الذاتي وضبط الجودة والتقييم المستمر، ولذلك لا يوجد في جامعة الكويت

٦- كانت الفكرة أساساً نابعة من لجنة التعليم في المجلس الأعلى للتخطيط عام ٢٠٠٥م، وتمّ تجاهلها لفترة من قبل متخذي القرار التعليمي، ثمّ فعلت ولكن بشكل خاطئ!
٧- جامعتان في الكويت تُشاركان في برنامج AACSB، هما جامعة الكويت وجامعة الخليج.





دراسة علمية شاملة لمجمل القطاعات من حيث التقويم ، رغم أن هذا النوع من الدراسات من الممكن للجامعة أن تقوم بإنجازه حتى لو أنها لم تحصل على اعتماد أكاديمي من أي جهة خارجية. ولا يعرف الكثير من المختصين لماذا لا يتم عمل دراسة ذاتية للمخرجات والمدخلات وقطاع الخدمات والموارد المالية؟ ومن المعارف عليه في كل جامعات العالم أن مدير الجامعة يجتمع مع كل أعضاء هيئة التدريس في مكان كبير ويختار لهم توقيتاً جيداً ويذكر لهم أجندة عمل الكليات على مدى أربع سنوات، وتلتزم الإدارة العليا للجامعة بهذه الخطط*، وإدارة الجامعة حين تتحدث عن الخطة الاستراتيجية للجامعة، ينبغي قبل ذلك الإقدام على أي خطة جديدة، والإبلاغ عن النسبة التي تم تنفيذها من الخطة التي سبقتها لكي تدرك ماذا فعلت؟ وتعرف أيضاً نسبة الإخفاق، ولماذا وكيف يتم تجنبها؟ أيضاً لماذا يتم استيعاب ١٠ آلاف طالب وسعة المكان لا تسمح بأكثر من ٥ آلاف طالب فقط، بالطبع من حق المواطن أن يدخل جامعة الكويت لكن بالمقابل من حق جامعة الكويت أيضاً أن يكون لديها مخرجات جيدة، فلا بد بهذه الحالة من طلب زيادة الميزانيات المترتبة على هذه الزيادات، أو مطالبة جهات تمويلية أخرى بالمساعدة في المصاريف، وأيضاً المطالبة بعمل سنة تمهيدية تأهيلية لهؤلاء الطلبة من أجل التأكد من قدرتهم واهتمامهم بالتعليم الجامعي، والذي يجتاز تلك السنة التمهيدية يلتحق بالجامعة، وليس شرطاً أن يتخرج الطالب بعد أربع سنوات، بل من الممكن جداً أن يكون تخرجه بعد خمس سنوات، المهم فعل شيء حتى لا تُعاني الدولة من المخرجات التعليمية الضعيفة؛ لأن ذلك في المدى المتوسط والبعيد يضر إضراراً بالغاً بالمجتمع .

البيروقراطية وطول الدورة المستندية آفة الإنجاز الإداري ويزداد تأثيرها سوءاً إذا وجدت في المؤسسات العلمية والأكاديمية، وعلى سبيل المثال

* قام مدير الجامعة الحالي بهذه الخطوة.





المناقصات في مجال الكتب الجامعية؛ الأمر الذي يُعطل العملية التعليمية، فلماذا لا تتم المطالبة بإلغاء هذه المناقصات وخاصة إذا كانت نسبة الكتب بسيطة، وأيضاً الدراسات العليا والبيروقراطية التي تُعاني منها الجامعة وطلبتها، مثل صعوبة الحصول على الكتب من المكتبة مع أن الطلبة المتميزين في الأبحاث العلمية يوفر لهم ميزانية خاصة بكل بساطة لطلب أي كتاب يحتاج إليه بحثهم وفي أي وقت.

الخلاصة: إن لم يكن هناك جهة مستقلة مختصة بضبط الجودة في التعليم ما قبل الثانوي وما بعد الثانوي فلا يمكن إصلاح التعليم.

٥- نحو استراتيجية حيوية للتعليم :

حين نتناول التعليم تتبع الأهمية من تشخيص التعليم بشكل عام وليس التعليم الجامعي فقط، فالتعليم في الكويت لا يمكن إصلاحه بمجموعة من القرارات السياسية، القضية مفصلية وفي عمق النظام وهيكلته: من فترة الحضانه مروراً بالمرحلة الابتدائية؛ إذ هناك ملاحظات على هذه المراحل التعليمية، والواقع أن تقرير التنمية البشرية يضع الكويت في مراتب متأخرة جداً في سياق الدول الأخرى، ولا بُد من بحث مدى القناعة بالتقييم ومعرفة أين هو التعليم الكويتي في المنظومة العالمية. كانت وزارة التربية في الكويت قد اتخذت قراراً بالألا تشترك في الامتحانات العالمية من مراحل التعليم المختلفة في اللغة الإنجليزية؛ لأنها كانت تحصل على مراتب متدنية، فتم تجنب اشتراك الطلبة في هذه الامتحانات حتى يتم تصحيح المنظومة، وهذا بداية الخطأ فلا يمكن تصحيح الخطأ من دون خوض التجربة لمزيد من المعرفة والاستفادة، ولذلك لا بُد من المطالبة بمشاركة الطلبة ومحاولة تعديل المناهج وإصلاحها، وهي قضية ليست سهلة، ويجب أن تكون ضمن





نظرة استراتيجية واضحة وليس نظرة أفراد فقط، وأن يشمل التطوير كل المناهج بصرف النظر فهي إنجليزية أم عربية، وتشكل اللجان للتطوير، وتتم عملية التطوير من خلال نظرة أعضاء اللجان وليس من فلسفة معينة أو مرجع معين، وتوضع معايير محددة للنظام التعليمي وتطويره، وقد نجح مؤخراً المركز الوطني لتطوير التعليم - إلى حد كبير - في وضع ملامح ومقاييس عالمية، فلا يمكن لنظام أن ينجح إلا إذا كان لديه معايير لعمل لجنة تطوير، تعرف من أين تبدأ وإلى أين ستسير عملية التطوير هذه؟.

أما عن التدخل السياسي في عملية التطوير فهي موجودة في لجان تطوير المناهج، خاصة منهجي اللغة العربية والتربية الإسلامية، وهذا التدخل السياسي له آثاره السلبية حتى لو تمّ استقطاب أفضل الأساتذة، والمدعش أن إدارة الوزارة سواء من الوكلاء المشرفين أو حتى من الوزير؛ إذ بدلاً من استشاره وقته في عمل احترافي لتطوير المناهج يدخل في معارك ليحمي نفسه من المساءلة؛ الأمر الذي ساعد في تردي نظام التعليم، ومن هنا فإن التعليم العام قبل الجامعي يُشكل العقبة رقم واحد أمام تقدم مراتب الدولة، في تقرير التنمية البشرية، وهذه المعلومة يعرفها الخبراء المتخصصون، كما أدركتها الدولة أيضاً لكونها عقبة أساسية في التقدم ليس في التقارير فقط، وإنما أيضاً في عملية التنمية الحقيقية داخل الدولة، ويبقى السؤال كيف يتم إصلاح العملية التعليمية؟

إن الإصلاح لا يتم إلا عن طريق ثلاث خطوات، الأولى وضع استراتيجية ضمن المعايير الوطنية عن طريق المركز الوطني لتطوير التعليم لوضع المعايير والأهداف لتطوير المناهج، ثمّ تصحيح العمل باليات الوزارة، مع الحرص على استقلالية مركز التطوير كما أسلفنا عن الوزارة، فلا يمكن أن تكون وزارة التربية هي التي تبني وهي التي تقيس نفسها!، لأن المنطق يقول إن هناك جهة تُخطط وجهة أخرى تُنفذ، سواء الوزارة أو المؤسسات التعليمية بكاملها، وجهة تقييم،





والأجهزة الآن موجودة سواء مركز تطوير التعليم أو الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، فكيف تُفَعَّل أدوار هذه الأجهزة بشكل يبعد عنها التدخل السياسي، والاستمرارية ليست استمرارية أشخاص وإذا وضع نظام على أساس سليم فإن العمل يكتمل به بأي وزير كان، فمن غير المعقول أن يأتي كل وزير لينسف ما قام به الوزير السابق ويبدأ من جديد ولا أحد يتصدى لذلك حتى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وهو المنوط بإحقاق سياسات الإصلاح الشاملة للدولة، ناهيك عن التدخل السياسي الذي لا يمكن للتربوي أن يعمل في ظل هذا التدخل المتواصل!

أما فلسفة التعليم العالي وكيف يمكن تطويرها؟ فيتم ذلك على أساس معايير عالمية يقاس على أساسها نجاح المؤسسة، حتى العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بالمؤسسات، ولذلك الكليات الخاصة، يطلب منها أن تكون معتمدة على أساس علمي، حتى تضمن الجودة، فلماذا لا تُفَعَّل في الجامعات الحكومية؟ ولا بُد أن تكون لها مقياس جودة حتى تكون معتمدة، بعض الكليات تقوم بعمل تطوعي في تقييم عملها وليس بناء على سياسة معتمدة على مستوى الدولة ومرتبطة بالمؤسسات التعليمية. لا شك أن إصلاح العملية التعليمية أمر يحتاج - بالتأكيد - إلى تضافر الجهود ويحتاج إلى وضوح الرؤية على مستوى متخذي القرار في الدولة والجهات الأخرى ولكنها عملية ممكنة، نأخذ مثلاً ماليزيا كتجربة تعليمية وأيضاً سنغافورة في أوائل الستينيات؛ فقد كانتا في مرحلة متدنية من جودة التعليم، وكان الدخل القومي للفرد أقل من ستين دولاراً، وعندما ترك لي كوان الحكم في التسعينيات؛ أي بعد أقل من ٢٥ سنة، أصبحت من أعلى دول العالم في دخل الفرد، بل أصبحت أعلى من اليابان وأمريكا! فكيف فعل ذلك وليس لديه موارد؟! لقد كان استثماره الأساسي في التعليم، وظلت الأمور في منحنى الصعود حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، وينبغي استثمار الإمكانيات البشرية في مجال التعليم؛ لأنها أساس الثروة وصانعتها.



٦- بوابة الإصلاح - إصلاح التعليم وإعداد المعلم :

هناك إشكالية تكمن في أن جامعة الكويت تستقبل الكثير من أعضاء هيئة التدريس غير المؤهلين للتدريس؛ لذلك إن أي إصلاح لا يبدأ بالترتبة محكوم عليه بالفشل سواء كان اقتصادياً أم سياسياً أم اجتماعياً أم رياضياً، وإن بوابة التعليم هي البوابة لأي إصلاح ، وأي إهمال حقيقي أو بالمصادفة في العملية التعليمية والتربوية هو إهمال في القطاعات المختلفة. سُئل أحد رموز الإصلاح في الولايات المتحدة عن كيفية إصلاح النظام التربوي فقال: بالقائد الأفضل وهدم النظام التربوي القائم ، وإيجاد نظام بديل. ولذلك من المؤسف أن تجد مسؤولين كباراً في التربية يتفقدون أعمال الصيانة، مع أن هؤلاء المسؤولين ينبغي أن يكونوا في غرفة التخطيط ليفكروا في رؤية مستقبلية، تقود العربة التنموية، ينبغي أن يفكروا ويحلّموا ويتخيلوا فقط فيما ينبغي أن تكون عليه العملية التربوية، ويعرضوا أفكارهم على لجان مختصة، وعليهم أن يطوروا ولا يفكروا بالماضي في ظل الإقليم الساخن والزاحر بالتطورات السياسية والعلمية والاجتماعية التي تواجهنا.

والجدير بالذكر أن المؤسسات التعليمية تُخرّج أناساً غير مؤهلين لإدارة العجلة التنموية في المستقبل، فخريجو الجامعة ليسوا عماداً لجيل مستقبلي يُعتمد عليه، إذن، علينا أن نحرص على تشكيل سمات شخصية جديدة يجب أن يتحلى بها المواطن الكويتي، وهنالك مشكلات أخرى مثل الطائفية وأخرى اسمها الصراع بين التيارات المتنازعة ، كيف يمكننا التعامل معها؟ وكيف يتم ترسيخ قبول الآخر لدى المواطن وتعزيز فكر التسامح والعيش المشترك وقبول التعددية؟ كيف يتم صقل المواطن بمهارات فكرية مناسبة تجعله صالحاً فكرياً وأخلاقياً وعلمياً؟ الخطوة الأولى هي البداية، وتكون بإعداد المعلم؛ بحيث يتم قبول أناس على مستوى عال من الجرأة والمهبة وإعطاؤهم كل



الفرص للنجاح، المعلم في الكثير من التجارب التعليمية هو مفتاح النجاح، والاهتمام (بصناعة) المعلم لها أولوية. في دراسة في الولايات المتحدة تقول : لو خصص ٢٥٪ من المعلمين المتميزين لتدريس السود، لتفوق السود على البيض في المجتمع الأمريكي في مدى ربع قرن فقط!.

٧- نقص الخبرات القيادية :

لعل التحليلات والتشخيصات أحياناً تتناول مظاهر المشكلة، بينما تتجنب المشكلة الحقيقية المتمثلة في الإرادة الرسمية باختيار قيادات صحيحة. كثير من القيادات التي تُعين في الجامعة تأتي بالمحسوبة، لدينا خبرات مارست الجودة ومارست التميز والتخطيط الاستراتيجي وغيره، وقد حازت الإعجاب. العملية التعليمية يجب أن يكون لديها مستهدفات واضحة، نحاسب عليها بعد ٤ سنوات؛ فمن غير المعقول أن ندير الملف التعليمي من دون مستهدفات، ومن دون مؤشرات، ولا يمكن تقييم أي مسؤول أو الحكم عليه بالنجاح أو الفشل إن لم يكن هناك مستهدفات واضحة. إذن، المشكلة الأساسية عدم اختيار القيادات بشكل سليم، المشكلة الثانية عدم امتلاك خبرة عملية رغم أهميتها، والمفروض أن يعرف المسؤول جيداً طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه، وهذا غير موجود مع كثير من المسؤولين، لا يعرفون - مثلاً - مؤسسات التوظيف الرئيسية في الكويت، أو المسؤولين عن التوظيف في القطاع الخاص، ولا علاقة المؤسسات بعضها ببعض، ولا يعرفون الفرق بين مسميات وظيفية ومسميات تخصصية، وليس لهم خبرة عملية، ولا يستطيعون عمل نظم إدارية للجودة، رغم تدرجهم الأكاديمي. إذن، جوهر المشكلة هو عدم اختيار الإنسان المناسب للمكان المناسب، فوق ذلك البيروقراطية التي تعطل العمل الجاد أو ما يراد إنجازه، وكون الموظف العام موظف دائماً، فإنه لا يجد مكاناً للمحاسبة أو المتابعة.





٨- أساس التعليم - معايير الجودة :

بداية تمّ الاستشهاد بكلية الهندسة من جامعة الكويت في نظام معايير الجودة رغم أن تصنيفها تراجع، وهي أول كلية في الشرق الأوسط تحقق معايير الجودة، وكانت تنافس جامعة الملك فهد في المملكة العربية السعودية، والآن أصبح ترتيبها الـ ٢٧ ضمن أفضل ٢٤٨ جامعة عربية، وقد كانت جامعة الكويت من أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، ثمّ انتقلت من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ وتراجعت إلى ما بعد ٧٠٠، كل ما يريده المختصون أن يشعر المسؤولون بأهمية وجود تصنيف للجامعة، وذلك أضعف الإيثار، أما بالنسبة لموضوع الزمالة فهو ليس شيئاً يعتد به، بل دليل أنه لا يوجد جامعة من الجامعات الخاصة مصنفة ضمن أفضل (٥٠) جامعة عربية بحسب آخر تقرير QS.

الموضوع الآخر الجودة، فإن لها ثلاثة أبعاد: تخطيط وتحسين وضبط الجودة، وما زلنا نعيش في عقلية ثمانينيات القرن الماضي في تركيزنا على ضبط الجودة دون الاهتمام بتخطيط الجودة وتحسينها، الأمر الآخر تمّ وضع برامج تدريب للبالغين، لكن للأسف لم تكن هذه البرامج جميعها مناسبة، لذلك تتبع الدهشة مما يلي: لماذا لا يتم تعليم المدرب المبادئ السبعة للتعليم، وهي معرفة من قديم الزمان؟ وكيف تدرّب شخصاً بالغاً؟ وبالنسبة لموضوع التكاليف على المناصب الإدارية فهو شيء متوقع؛ لأن المغريبات والحوافز التي يحصل عليها الشخص في المنصب الإداري تفوق بكثير المغريبات والحوافز التي يحصل عليها من إنجاز بحثي أو تعليمي، ومن ثمّ فإن الأمور تسير على رأسها، بدلاً من توجيه الحوافز إلى البحث العلمي والتدريس المتميز وضبط مستوياته، وبيالغ البعض في التوجه إلى المراكز الإدارية، وتلك ثقافة يجدر بنا أن نعيد النظر فيها ومناقشتها ونقدم حلولاً علمية لتجنب أخطارها على العملية التعليمية .

كيف نصنع تعليماً يواكب القرن الحادي والعشرين ؟

هناك أزمة في فهم مصطلح التطوير على مستوى الجامعة وعلى مستوى التعليم العام، الذي يعني إمكانات، تضحيات وثقافة. في عام ٢٠٠١م وكيل





لوزارة التربية في جلسة أولية قال : إننا نطور التعليم ، وكان السؤال : في أي اتجاه سيكون التطوير ؟ وما آليات التطوير ؟ وهل هناك وثيقة معينة أو سقف معين لهذا التطوير؟ في الحقيقة لا أحد يملك الإجابة عن تلك الأسئلة البديهية ، ولا يعرف إجابتها أحد ، ولذلك تمّ الوقوع في مشكلة الاجتهاد وأصبح التطوير اجتهاداً ، ولا يمكن تطوير المحتوى أو المنهج فقط ؛ إذ لا بُد من تطوير الشكل ، وهنا تنبع المشكلة المكررة وهو الكتاب المقرر وهو من أسوأ الكتب علماً ، رغم أن موازنة التعليم في الكويت أضعاف الدول الأخرى ، وهُنا تبرز فكرة الصرف أكثر على القطاع ، وهي حالياً ٣ ملايين دينار وستصل إلى ١٥ مليوناً ، وبعد مداورات حصلت الجامعة على ٥ ملايين دينار لتطوير الشكل العام للكتب؛ معنى ذلك أن موضوع التطوير موضوع ليس مطروحاً بفهمه الحقيقي .

الإصلاح له ثلاثة مرتكزات : سياسات عامة ، ونظام وهياكل تنظيمية يحدد دورها بدقة ، ثم قيادات وأفراد ، ولا يمكن اختصار الأمر بالقول إن القضية قضية قيادات فقط ، وسوء اختيار للقيادة أو تفويضها ، بل الأمر يحتاج إلى رؤية واضحة للانتقال من مرحلة الاجتهادات إلى مرحلة الرؤية والسياسات الصحيحة على مستوى الدولة ، إن السياسة يجب أن يضعها وزير ومجلس أعلى للتخطيط والتنمية؛ بحيث يتم تفعيل أجهزة التخطيط ، ويُستعان بالتربويين والمختصين ، وتتم مناقشة ما يأتي به الخبراء والمختصون ، ومن ثمّ تبني ما هو صالح لهذه الدولة ، تلك هي البداية الصحيحة ثم نضع الهياكل ، وهي مسؤولية التخطيط والأجهزة المختصة ، على أن تكون هياكل واضحة على مستوى وزارات التعليم العالي وعلى مستوى الجامعة والدولة ، ثم يأتي بعد ذلك اختيار القيادة التي تعمل من خلال السياسات والرؤية المتفق عليها .





التحليل في موضوع واحد فقط يتمثل في صيغة مشروع بعنوان (المسؤولية التضامنية لتلمس جوانب التقصير في مجال التعليم)، والبداية من رأس الهرم صاحب السمو الأمير في خطابه السياسية الدولية والداخلية، والتشريعات الموجودة في مجلس الأمة بالإضافة إلى القياديين في وزارة التربية، المحزن عندما تجد حضرة صاحب السمو الأمير في خطابه التي تبلغ ٩٠ خطاباً يركز في معظمها على التعليم وجودة التعليم ونوعية التعليم، بل يتكرر مؤتمر التعليم وجودته في ٢٠٠٨م، ويؤكد في خطابه هذا، لكن الخطاب الأميري - في الحقيقة - يسير في اتجاه ولا يوجد من يُعينه بمجلس الأمة من أي تشريعات تتعلق بالدولة. من ٣٠٠ تشريع من قبل أعضاء مجلس الأمة نادراً ما نجد اقتراحاً له علاقة بجودة التعليم، بل معظمها ذات صلة بالقضايا الشعبوية والانتخابات، والقياديين في مجلس الأمة الممثلون لصاحب السمو في الحكم تجد كلام صاحب السمو في اتجاه وتنفيذهم في اتجاه آخر.

من ضمن الكلام المستقبلي أهمية وجود ما يُسمى بواحات التميز بعيداً عن السلطة الموجودة حالياً في وزارة التربية وكأن لا بُد من وجود وزارة ظل تقوم بهذا النوع من ضبط الجودة، لذلك هناك حاجة لهذا النوع من الجودة، كلية التربية وحدها فيها ٦٧٠٠ طالب، ونحن لا نحتاج لهذا العدد، هو بحد ذاته دليل فشل في التخطيط للموارد البشرية .

قضايا جوهرية :

هناك مجموعة من القضايا الجوهرية والأساسية في مجال التعليم، ولا يمكن مناقشة مخرجات التعليم العالي دون الرجوع لمخرجات التعليم العام .

القضية الأولى : في رؤية بسيطة لبعض التقارير الواردة عن التعليم في الكويت، وبعض التقارير، مثل تقرير البنك الدولي وتقارير التنافسية العالمية





ودراسة قانونية لمجلس الأمة، فيها ما يقارب من ٢٠ أو ٣٠ نقطة تتعلق بضعف التعليم العام، وتديلاً على انتكاس مخرجات التعليم العام بشكل عام على التعليم الجامعي.

القضية الثانية: كانت هناك دراسة بسيطة جداً منذ أربع أو خمس سنوات عن بعض معلومات تاريخية يقاس من خلالها بعض التقصير المعرفي لجامعة الكويت على الطلبة المستجدين في أول فصل دراسي، يتم رصد مجموعة من التغيرات المتعلقة بالمعرفة الدستورية والتاريخية، وصلت لنتائج كارثية، هي: أن هناك ٦ أو ٧ أفراد من عينة تتكون من ٧٠٠ شخص تعرف التاريخ الفعلي لاستقلال دولة الكويت، والشاهد في هذه الدراسة أنها بينت الجهل المعرفي الكبير لمخرجات التعليم العام.

القضية الثالثة: التقييم المستمر؛ فقد يكون هناك اجتهادات شخصية لكن لا يوجد برنامج متكامل تحدد فيه الجامعة من خلال مكتب المدير قضية التقييم الجامعي، وليس هناك خطة متكاملة للتقييم ولا جهاز فعال يختص بها.

القضية الرابعة: الاستراتيجية؛ فلو كان هناك استراتيجية من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٧م لتغير الأمر، خطة موجودة للعاملين في قطاع التعليم العالي، وهناك مبادرات لعمل استراتيجية يشارك فيها الجميع، وهي فكرة رائدة ومميزة.

القضية الخامسة: الجامعة مؤسسة تعليمية أم تأهيلية؟ واضح أنها مؤسسة تعليمية والإشكالية أن جوهر الجامعة مؤسسة تهتم بالبحث العلمي، تصنيف الجامعة بشكل عام عملية أساسية في عملية التقييم.

القضية السادسة: هل الجامعة مسؤولة عن سوق العمل؟ إنها رسالة الجميع، ويجب أن يتم التوسع في التخصصات الأخرى.

القضية السابعة: وهي التدخل السياسي؛ فما هو معروف متى ما تدخلت السياسة في التعليم أهلكته وفسد التعليم.



الشهادات الوهمية :

هناك وجهات نظر كثيرة حول التعليم، يمكن أن تبلور أفكاراً كثيرة، لكن ما ينبغي التركيز عليه هو دور المجلس الأعلى للتخطيط؛ لأنه في بعض الأحيان يتم الحصول على إحصائيات من وزارة التعليم وهي غير دقيقة، فالمعلومات الإحصائية أو قاعدة المعلومات بشكل عام في الدولة وفي قطاع التعليم غير دقيقة، وتلك مثلبة كبرى ونقص لا بُد من الالتفات إليه، النقطة الأخرى تتطلب إعادة النظر في نسبة القبول في الكليات، وعلى سبيل المثال كلية التربية؛ فبدلاً من قبول نسب متدنية في كلية التربية، لا بُد أن يدرس الطالب في كليات أخرى مثل العلوم والاقتصاد أو الإدارة لمدة ثلاث سنوات وفي السنة الرابعة يأتي إلى كلية التربية، كان ذلك اقتراحاً لتجويد مستوى المعلم ولكن قتل هذا المشروع من قبل أعضاء هيئة التدريس أنفسهم وكانوا رافضين للفكرة، النقطة الثالثة هي الشهادات الوهمية، وقد شكل مجلس الاعتماد الأكاديمي لجنة وأصدر قرارات بوجود جامعات غير مرغوب في أن يعمل خريجوها بسبب مستواها المتدني، لكن بسبب الضغوط السياسية عادت هذه الجامعات أدرجها مرة أخرى إلى قائمة القبول. إن كلية التربية يحكمها سياسات عليا للدولة لا أفراد، أما النقطة الأخيرة فهي أن القيادات واجهات سياسية لا أكثر، ولا يمكن أن تُغير طبيعة الواقع التعليمي.

فما هو معروف أن الكويت تزخر بالكفاءات المتميزة على كل المستويات ويُستعان بها على مستوى الخليج ومستوى العالم، وكثير من الشخصيات يعملون في مؤسسات عريقة جداً، أما قضية الخطط والبرامج والاستراتيجية فكلها موجودة، وحينما جاء السيد «توني بلير» وحاول وضع خطة اقتصادية وسياسية وتعليمية للكويت جمعت له كل الدراسات الموجودة بوزارة التربية وتم ترجمتها، بل اعتمد على مقابلات لخبراء كويتيين في المجالات المختلفة. الكويت فيها قيادات ناجحة جداً وخبرات متميزة، ما ينقص هو (المأسسة)، ويمكنها إحداث تغيير وتطوير



في كل المجالات وعلى كل المستويات لكن لا بد من إطلاق يدها وعدم إرباكها ولا ينسف شخص ما بدأ به شخص آخر، ويبدأ من جديد، أو تضيق النطاق على المسؤول لمجرد مقال كتبه شخص قد يكون موتوراً أو لديه معلومات خاطئة، كثير من الخطط وكثير من الأشياء التي قامت بعملها وزارة التربية، مثل كيف نزرع القيم والمفاهيم في النشء؟ وقبول الآخر؟ وبعد ست سنوات من العمل المتواصل من نخبة أكاديمية لإكمال مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وأُتني على عملها، جاء وزير ما يسمى بـ «عاصفة الصحراء» فعصف بالبرنامج كله ومحا عمل ومجهود ست سنوات كاملة بكلمة واحدة، إنه نقص خطير في المؤسسة والمحاسبة، وكذلك نقص في عمل مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرقابية.

والجدير بالذكر أن هناك مقترحاً يُفترض وجود سنة تأهيلية لتجويد المدخلات في الجامعة، مقترح آخر باعتبار شهادة الثانوية بعد سنتين من التخرج من الثانوية حتى يدخل الجامعة المؤهلون فقط، ومد التعليم في الثانوية العامة لمدة أربع سنوات مثلما يحدث في أمريكا؛ لمنح خريج الثانوية مساحة أكبر من التدريب والتعلم قبل الالتحاق بالجامعة، كلها مقترحات تحتاج إلى تفعيل .

إصلاح الواقع التعليمي لا يبدأ أبداً من المرحلة التعليمية الأولى، لكن بعض الدراسات أثبتت أن تأسيس الطفل وتعليمه يبدأ في سن مبكرة وحتى قبل السنة الرابعة من عُمره، ولذلك يجب أن يكون المنظور الرسمي والعلمي أوسع عن التعليم، بشرط البعد عن التأثيرات الطائفية والسياسية؛ لأن التعليم منظومة شاملة ولا يقتصر على المرحلة الجامعية، ولا بُد أن ينبثق على هيئة دراسات، ومن ثم تُطبق هذه الدراسات على أرض الواقع للحصول على نتائج مبهرة.

اقتراحات :

لا مجال للإنكار أن التعليم موضوع حياتي وتنموي واقتصادي وأمن وطني أيضاً، كما لا مجال للإنكار أننا لا نخترع العجلة من جديد؛ فجودة





التعليم ورقي مخرجاته وربطها بمتطلبات المجتمع المادية والمعنوية عمل قامت به مجتمعات وشعوب أخرى، كما لا مجال لإنكار أن هناك تقصيراً في العملية التعليمية الكويتية نابعاً من منابع مختلفة، منها عدم مأسسة التعليم بشكل علمي والمؤثرات السياسية السلبية، فضلاً عن البيروقراطية والتدخلات، فالتعليم يجب أن ينظر إليه على أنه مشروع دولة ويحقق أجندة الدولة، لا مشروع وزارة أو وزير أو متنفذ. لن يستطيع المجتمع الكويتي أن يقوم بحل مشكلاته الآنية والمستقبلية إلا بوضع مشروع تعليمي متكامل من خلال سلمه التعليمي، ومن خلال مناهجه ومن خلال مدرسيه، ومن خلال قطاعاته (الرسمية والأهلية)، وما هذه الدراسة إلا مؤشر أولي يُلقى الكثير من الضوء على أهمية هذا المجال الوطني الحيوي ويقدم بعض المقترحات التي يمكن البناء عليها .

كلمة الختام :

في الثمانينيات كتب «ألان بلوم» كتاباً أصبح الأفضل مبيعاً، وكان عنوانه «إغلاق العقل الأمريكي»، ركز فيه على دراسة مؤشرات تدهور العملية التعليمية في الولايات المتحدة، وكان يتوقع تدهور التعليم في أمريكا، ومنذ أسابيع تحدث أستاذ في جامعة هارفرد (كلية كندي)، وكان قد جاء بدعوة من مؤسسة التقدم العلمي، تحدث في ندوة في المعهد الدبلوماسي الكويتي، وتكلم في محاضراته عن تباطؤ الاقتصاد في العالم وفي الولايات المتحدة، كما عرج على سير الانتخابات الأمريكية (قبل إجرائها)، وقال إنه بسبب تدهور التعليم في الولايات المتحدة تراجعت أشياء كثيرة في المجتمع!

أين ما نظرنا فإن مؤشر التعليم والعملية التعليمية في أي مجتمع تكون هي القاطرة إما إلى التقدم والنمو والاستقرار وإما إلى التدهور والصراع؛ تلك هي زبدة تجارب الشعوب، الاستثمار الحقيقي هو في البشر قبل الحجر .





المشاركون في الحلقة النقاشية

الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي - مدير المركز

الدكتور فارس مطر وقيان الشمري - إدارة الحلقة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

| م | اسم المشارك | الجهة |
|---|---|---|
| ١ | الأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري | قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت. |
| ٢ | الأستاذ الدكتور بدر عمر العمر | عميد كلية التربية جامعة الكويت. |
| ٣ | الأستاذة الدكتورة سهام عبد الوهاب الفريح | قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب جامعة الكويت |
| ٤ | الأستاذ الدكتور عبدالله الشيخ | قسم المناهج وطرق التدريس كلية التربية - جامعة الكويت |
| ٥ | الأستاذ الدكتور طارق عبدالمحسن الدويسان | قسم الهندسة الصناعية والنظم الإدارية كلية الهندسة والبتترول - جامعة الكويت |
| ٦ | الدكتور علي عاشور الجعفر | قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية جامعة الكويت |
| ٧ | الدكتور عدنان الشطي | قسم علم النفس - كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت |



| | | |
|---|----------------------------------|----|
| عضو مجلس إدارة مركز العمل التطوعي | الدكتورة سعاد الفريح | ٨ |
| مدير الجامعة العربية المفتوحة دولة الكويت | الأستاذة الدكتورة موضي الحمود | ٩ |
| قسم اللغة الإنجليزية وآدابها - كلية الآداب جامعة الكويت | الدكتورة زهرة أحمد حسين | ١٠ |
| قسم الإدارة والتخطيط التربوي كلية التربية - جامعة الكويت | الدكتور محمد يوسف المسيلم | ١١ |

الحلقات النقاشية السابقة التي أعددتها المركز

| الرقم | عنوان الحلقة | التاريخ |
|-------|---|-------------|
| ١ | الخروج من دفة النفط آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية | ٢٠١٦/٥/١٥ م |
| ٢ | تأثير نتائج الانتخابات الأمريكية على منطقة الخليج : التوقعات والمآلات | ٢٠١٦/٩/٢١ م |